

إصلاح القطاع الأمني

غالبًا ما يكون لدى القطاع الأمني – الجيش، الشرطة، والخدمات السرية - في الكثير من الدول المتأثرة بالصراعات والنزاعات صلاحيات فوق القانون. أحيانًا، تقوم الدولة باستخدام القطاع الأمني في إخماد أي شكل من أشكال المعارضة وزيادة عسكرة المجتمع بدلًا من استخدامه في خدمة السكان. في بعض الأماكن، عملت الجيوش القوية على زعزعة استقرار الحكومات المدنية. وفي أماكن أخرى، يحصل القطاع الأمني ويقتطع جزء كبير ومبالغ فيه من الموازنة الوطني، وما يحدث في الواقع، هو توجيه موارد البلاد نحو النفقات العسكرية بدلًا من توجيهها وضخها في جهود التنمية. بالتالي، يعتبر إصلاح القطاع الأمني بمثابة المفتاح والمدخل الرئيسي في عملية إعادة الأعمار والتحول في أي دولة عقب انتهاء واجتياز مرحلة الصراعات والنزاعات.

أصبح تخفيض حجم وميزانية ونطاق عمل ونشاطات القطاع الأمني وإصلاحه بحيث يصبح أكثر شفافية ومسئولية أمام المواطنين لديه مهمة صعبة في أية دولة. هناك القليل جدا من المنظمات النسائية أو حتى المنظمات غير الحكومية التي تدخل في نقاشات حول القطاع الأمني، لأنه ينظر إلى هذا القطاع في أغلب الأحيان على أساس أنه مجال "الخبراء" في الساحة الأمنية فقط، وأنه على درجة كافية من الغموض بحيث يثبط الأفراد والجماعات غير العسكرية على الدخول في النقاش.

لكن طبيعة وحجم ووظيفة النظام الأمني مهم وحيوي جدا في تشكيل طبيعة الحكومة والمجتمع بعد الحرب. وبالتالي، فإنه من الضروري بالنسبة للمدنيين، بما فيهم النساء، الاشتراك والانخراط في عملية الإصلاح هذه، وفي طرح الأسئلة والسعي إلى الحلول.

1 – ما هو إصلاح القطاع الأمني؟

يشار إلى **القطاع الأمني** بالمنظمات والهيئات التي لديها السلطات والصلاحيات، والقدرة و/أو الأوامر باستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة لحماية الدولة والمدنيين. كما يشمل أيضا الهياكل المدنية المسؤولة عن إدارة هذه المنظمات. وهناك ثلاثة عناصر أو مكونات تشكل هذا القطاع:

1. الجماعات التي لديها صلاحية وسلطة وأدوات استخدام القوة (مثل الجيش، الشرطة، الهيئات العسكرية المساعدة، وأجهزة المخابرات).
2. المؤسسات التي تراقب وتدير القطاع (مثل الوزارات الحكومية، البرلمان، المجتمع المدني – انظر الفصل الخاص بالحكم)؛ و
3. الهياكل المسؤولة عن المحافظة على سيادة القانون (مثل السلطة القضائية، وزارة العدل، السجون، مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان، آليات العدالة المحلية والتقليدية – انظر الفصل الخاص بالعدل في مرحلة الانتقال والتحول).

يشمل القطاع الأمني في الدول المتأثرة بالصراعات المسلحة أيضا الأطراف غير الحكومية مثل المعارضة المسلحة، والميليشيات، وشركات ومؤسسات الأمن من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع وسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني لعب دور مهم في مراقبة النشاطات والدعوة إلى المحاسبة.

يعتبر إصلاح هذا القطاع مهم بالنسبة لتعزيز السلام والحكم السليم والرشد على المدى الطويل والتصير الأجل. هناك حاجة لإصلاح القطاع الأمني على المدى القصير من أجل ضمان:

- عدم إعادة تجميع القوات بشكل يؤدي إلى زعزعة الاستقرار أو تشكيل خطر وتهديد للسلام.
- القضاء على الرشوة والفساد؛ و
- تحول القطاع (بما في ذلك الهياكل والأطر القيادية) بأكمله من أجل الحصول على المصداقية، والشرعية، والثقة في عيون الناس.

إذا لم يتم التعامل مع القطاع الأمني بشكل ملائم وضمن الوقت المناسب، فإنه من المحتمل في هذه الحالة الاستمرار في توجيهه وصرف الأموال بطريقة خاطئة، ووضع قيود مشددة على عملية إعادة البناء والإعمار عقب انتهاء الصراعات والنزاعات.

- على المدى الطويل الأجل، من المفهوم عادة أن إصلاح القطاع الأمني يتميز بأربعة أبعاد:
1. سياسي، يعتمد بشكل رئيسي على مبدأ السيطرة المدنية على الجيش والأجهزة الأمنية
 2. مؤسسي، يشار إلى التحول المادي والفني للأجهزة الأمنية (مثل هيكلية المؤسسة الأمنية، عدد أفراد الجيش، المعدات، الخ)؛
 3. اقتصادي، يتعلق بتمويل وميزانيات القوات؛ و
 4. اجتماعي، يتعلق بدور المجتمع المدني في مراقبة السياسات والبرامج الأمنية.

يبدأ تحول البعد السياسي من خلال مناقشات رئيسية حول دور القوات المسلحة في المجتمع، وكيف يتم رسم ووضع وتطبيق وتنفيذ السياسة الدفاعية. وقد يشمل ذلك حوار أو نقاش عام أو برلماني، وكذلك آراء ووجهات (مدخلات) المجتمع المدني. في الكثير من الحالات، تضغط الجهات المانحة الدولية من أجل السيطرة الديمقراطية والمدنية على الجيش، وعلى القوات الأمنية الأخرى – بما في ذلك السيطرة على ميزانيتها – واستقلال السلطة القضائية.

في بعض الحالات، من الممكن إعادة صياغة الشكل والتركيز الكامل للقوات المسلحة خلال المرحلة التي يتم فيها صياغة عقيدة عسكرية جديدة بالتزامن مع إعداد الموازنة. في إطار العمل هذا، تحدد الحكومة طبيعة، وأدوار ونوايا قواتها العسكرية (مثل أن تكون دفاعية بطبيعتها، أو أن يتم إعدادها وتجهيزها من أجل مواجهة تهديدات خارجية معروفة). في جنوب إفريقيا، أدت المشاورات الواسعة الانتشار مع الجمهور إلى نقاشات حول "ما هو الأمن؟"، و "ما هي التهديدات التي تواجه الأمة؟". وبالتالي، أدى هذا إلى حدوث نقلة وتحول عام من الأفكار العسكرية التقليدية للأمن إلى إطار عمل سياسي يضع الأمن الإنساني – التنمية، وتخفيف حدة الفقر، والحصول على الغذاء، والماء، والتعليم، والسلامة العامة – في قلب ومركز إطار عمل الأمن القومي.

تشير الأبعاد المؤسسية لإصلاح القطاع الأمني إلى التحول المادي والفني لهذه الهياكل، حتى تتمكن من تلبية المعايير الدولية المتوقعة من البلد الديمقراطي. وغالبا، ما يعتبر هذا أصعب عنصر في إصلاح القطاع الأمني SSR، لأن القادة العسكريين الأقوياء والمنتفذين، وكذلك المؤسسات لا يرغبوا في التخلي عن سيطرتهم، أو يوافقوا على أن يكونوا تحت قيادة حكومة مدنية. إضافة إلى ذلك، وحيث أنهم غالبا ما يكونوا أكفأ الأفراد في التعامل مع القضايا الأمنية، فإن تأثيرهم يبقى قويا حتى في عمليات الإصلاح.

تشمل خطوات تحول المؤسسات الأمنية:

1. تحول هيكلية الأجهزة العسكرية والأمنية، بما في ذلك، وكلما كان ضروريا، تخفيض حجمها من خلال نزع أسلحة القوات وتسريحها (أنظر الفصل المتعلق بنزع الأسلحة، وتسريح الجيش، وإعادة الدمج) و/أو دمج الفدائيين السابقين والجيش بهدف إنشاء خدمة وطنية جديدة.
2. وضع سياسات تجنيد وتدريب جديدة من أجل "تحديث" و "تطوير قوات الجيش والشرطة الجديدة (بناء قدراتها، إعادة توجيه تركيزها، وتعلم مهارات جديدة مثل احترام حقوق الإنسان)؛
3. تدريب ودعم الجهاز القضائي والجزائي (ضمان استقلاليتهم ومسئوليتهم تجاه المجتمع المدني)؛ و
4. تبني التحول الثقافي، بحيث يتم ضم قطاعات المجتمع التي كانت مستبعدة ومستثناة سابقا (مثل المجموعات العرقية أو الدينية، النساء، الخ) في قوات الأمن والمؤسسات الحساسة لاحتياجاتهم.

يتعلق البعد الاقتصادي لإصلاح القطاع الأمني SSR بتمويل وميزانية قوات الأمن. ويتطلب هذا قيام الهيئات التشريعية أو الحكومية بتحديد مهام وواجبات قوات الأمن الجديدة والمستوى المناسب لتمويلها بشكل يمكنها من أداء وتنفيذ مهامها. وقد يحتاج هذا إلى القيام فعلا بزيادة الميزانية العسكرية على المدى القصير الأجل – مثل دفع امتيازات ومنافع إعادة دمج المقاتلين الذين جرى تسريحهم في المجتمع، وإعادة تدريب الجنود، الخ.

تتعلق الأبعاد الاجتماعية لإصلاح القطاع الأمني بدور المجتمع المدني في مراقبة وضع ورسم السياسات الأمنية، وعمل الأجهزة الأمنية، وضمان الشفافية والمحاسبة في كافة القضايا. ويشمل هذا نشاطات رفع وزيادة مستوى وعي الجمهور، وجهود التأييد والمناصرة من قبل هذه المجموعات مثل وسائل الإعلام المستقلة، المنظمات والمؤسسات الدينية، الجماعات الطلابية، الاتحاديات والجمعيات المهنية، جماعات تأييد ومناصرة حقوق الإنسان، والمنظمات والمؤسسات النسوية.

وكما هو موضح من النشاطات الكثيرة المدرجة أعلاه، فإن إصلاح القطاع الأمني هو عملية معقدة وطويلة تتضمن معظم الوزارات والهيئات الحكومية وكافة قطاعات المجتمع المدني. هناك الكثير من العوائق والعراقيل التي تعترض تطبيقها، لكن النتيجة النهائية والمثالية لهذه النشاطات هو هيكلية أمنية ديمقراطية يقودها المدنيون، من الممكن تحمل تكاليفها، تكون في خدمة الشعب ومسئولة أمامه.

2 – من الذي يقوم بتصميم وتطبيق إصلاح القطاع الأمني؟

عادة ما يتم وضع خطة إصلاح القطاع الأمني في اتفاقية السلام الرسمية. في بعض الحالات، تكون الاتفاقية مفصلة جدا، بينما يذكر في الاتفاقيات الأخرى صلاحيات واختصاصات عامة، وتترك التفاصيل للتخطيط بعد الاتفاق.

تعتبر الحكومة الوطنية الطرف واللاعب الرئيسي المسئول عن تطبيق إصلاح القطاع الأمني SSR. ونظرا لطبيعة الدول والبلاد التي تمر في مرحلة التحول من الحرب إلى السلام، أو من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وكان الجيش في أغلب الأحيان الطرف الرئيسي في الحكومة – يحصل على جزء كبير من الميزانية الشاملة، ويلعب دورا رئيسيا في عملية صنع القرار في كافة جوانب ونواحي الحكم، والسيطرة المادية على مناطق كبيرة من البلاد. ومن المحتمل جدا في مثل هذه الظروف أن تصبح مقاومة الإصلاح قوية. وعادة ما تكون الموارد والإمكانات الكبيرة والوقت المتسع والضغط من الجهات المانحة ومن المجتمع المدني ضروريا حتى يضرب الإصلاح جذوره بشكل عميق.

كما يعتبر الدعم من المجتمع الدولي مهما. في السنوات الأخيرة، بدأ المانحون الدوليون بدعم إصلاح القطاع الأمني في الدول النامية وفي الدول التي خرجت من مرحلة الصراعات والنزاعات، وكان تركيزهم بشكل عام، على أهمية السيطرة والرقابة المدنية، والحكم السليم والرشيدي (الشفافية، مكافحة الفساد، الخ.) في القطاع الأمني. تشمل نشاطاتهم ما يلي:

- توفير المشورة الفنية للحكومات حول قضايا المسؤولية والرقابة المالية؛
- تقديم البرامج التدريبية للقادة العسكريين والمدنيين في موضوع الشفافية والمحاسبة وحقوق الإنسان؛
- تقوية وتعزيز المؤسسات المدنية، مثل وزارة الدفاع ووزارة العدل.
- دعم وبناء قدرات المجتمع المدني من أجل توفير المدخلات في القطاع الأمني ومراقبته؛
- توفير التدريب المهني للقوات المسلحة والشرطة؛
- المساعدة في برامج نزع الأسلحة، تسريح الجيش، وإعادة الدمج؛
- إطلاق مبادرات الشراكة الثنائية الأكثر عمقا (مثل بعثة المساعدة الإقليمية الأسترالية لجزر السولومون، التي توفر التمويل والمساعدة الفنية لإصلاح القطاع الأمني).

يزداد النظر لإصلاح القطاع الأمني SSR على اعتبار أنه جزء من النشاطات التي تساهم في التنمية وتخفيف الفقر. وقد أصبح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة (DFID) من الأطراف الرئيسية في صياغة وصهر هذه الصلة.

هناك إجماع واتفاق متزايد ومتنامي بين صناعات السياسة والمتعلمين، أن المجتمع المدني يقدم أيضا مساهمات مهمة لإصلاح القطاع الأمني، من ضمنها:

- تسهيل الحوار والنقاش
- تشجيع الشمول والمشاركة المتساوية لكافة المجتمعات المحلية في النقاش، وتحقيق الشعور بالانتماء لهذه العملية وللقطاع.
- تعزيز الشفافية

- تبادل المعلومات والمعرفة وتوفير التدريب حول القضايا التي تتراوح بين الجندر "النوع الاجتماعي" وحقوق الإنسان؛ و
- مراقبة ورصد مبادرات الإصلاح

تستطيع مجموعات المناصرة والتأييد مثل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية الضغط من أجل الإصلاح، والإصرار على الشفافية، بينما يتم زيادة ورفع مستوى الوعي حول قضايا محددة من خلال وسائل الإعلام. على سبيل المثال، في نيبال، قامت الجماعات النسوية بتدريب الجيش على قانون حقوق الإنسان وعلى القضايا ذات العلاقة التي يمكن أن تعلمهم كيف التعامل مع الجمهور. في جنوب إفريقيا، رفعت المنظمات والمؤسسات الحكومية درجة ومستوى الاهتمام حول الأضرار البيئية التي يمكن أن تتسبب فيها النشاطات العسكرية في مناطق معينة (مثل أنظمة السلاح المستنزفة التي يمكن أن تؤثر على الماء والتربة).

تستطيع مجموعات المجتمع المحلي مثل المنظمات والمؤسسات الكنسية، والنقابات المهنية، والاتحادات والجمعيات المجاورة تمثيل مصالح واهتمامات أعضائها في مراحل محددة وخاصة، مثل إعادة دمج المقاتلين السابقين. وقد يشكلوا جماعة ضغط "لوبي" من أجل تخصيص موارد وإمكانات طويلة الأجل لدعم جهود وأعمال إعادة الدمج، أو الدعوة إلى التدريب على المزيد من المهارات والمساعدة في عملية التنمية. وتستطيع المنظمات غير الحكومية أن تعمل أيضا كمنظمات ومؤسسات "توفير الخدمات"، ربما توفير خدمات إعادة التأهيل للمقاتلين الذين جرى تسريحهم أو التحرك من أجل تنظيف المجتمع المحلي.

من الممكن أن تكون مجموعات ومؤسسات المجتمع المدني فعالة في عملية اختيار المرشحين والمتقدمين للعمل في جهاز الشرطة أو الجيش، للتأكد من التوازن في تمثيل مختلف قطاعات المجتمع، ومن عدم القيام بتجنيد وتوظيف المجرمين السابقين. في العراق، على سبيل المثال، عرضت المجالس المحلية مساعدة سلطة التحالف المؤقتة التي تديرها الولايات المتحدة في تجنيد أفراد أمن عراقيين جديدين في عام 2003. وحيث أنهم ينتمون إلى المناطق المجاورة، فإن أعضاء المجلس يعرفون من هو المناسب للخدمة في الشرطة أو الجيش.

مع ذلك، وبرغم الفرص القائمة، إلا انه ما يتم غالبا إقصاء واستبعاد المجتمع المدني خصوصا النساء، أو أن النساء أنفسهن يخترن البقاء بعيدا عن هذه المناقشات. في عام 2004 وخلال محادثات السلام في السودان، تكونت اللجنة الفرعية لتي تتعامل مع القضايا الأمنية من القادة العسكريين، ولم يكن فيها مدنيين أو نساء. في نيبال، في عام 2004، تكون مجلس الأمن القومي من أفراد الجيش ومن مندوبين وممثلين عن وزارة الدفاع، وعن مكتب رئيس الوزراء، ولكنه لم يكن من ضمنه أية نساء. وفي الواقع، لم يكن هناك نساء على رتبة عالية في الشرطة أو في الوزارات الرئيسية للحكومة النيبالية.

3 - لماذا يجب إشراك المرأة في إصلاح القطاع الأمني SSR:

يؤثر القطاع الأمني على الرجال والنساء بطرق مختلفة، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المميز الذي يلعبه خلال الحرب، وبناء السلام، وإعادة البناء والإعمار عقب انتهاء مرحلة الصراع. خلال أوقات الصراع المسلح والإضطرابات، تترك أعمال القطاع الأمني تأثيرا مباشرا على حياة الرجال والنساء. وبينما يقوم الأفراد العسكريين وأولئك الذين يحملون السلاح ببحث ومناقشة القضايا الأمنية، فإن المدنيين هم أول من سيتأثر بالعنف وعدم الأمن السائد. تعتبر النساء، خصوصا ربات الأسر اللواتي يرأسن أسرهن، الفئة الأكثر عرضة للتهديد والخطر عندما يتلاشى الأمن العام، وعندما تكون قوات الأمن الموجودة شرهة وطماعا. وبالتالي، يجب أخذ وجهات نظرهم في أية عملية إصلاح.

سوء استخدام النفوذ

في ظل الديكتاتوريات العسكرية و "الدول البوليسية" أو أية أنظمة استبدادية أخرى، تضمن الأنظمة الحاكمة أن أعمالها منتشرة، وأنها لا تفرخ فقط الخوف والظلم، بل تسبب أيضا فقدان وانعدام الثقة بشكل كبير بين الناس. وبعبارة

أخرى، من المحتمل جدا أن الناس، خصوصا الذين هم من الفئات المهمشة والمظلومة تخاف وتخشى من الشرطة، بدلا من اعتبارهم موفرين للأمن والحماية الأساسية.

ويشكل محتوم ولا مفر منه، تعمل السرية والسلطة المنتفذة التي تسيطر عليها قوات الأمن في بعض البلاد، يمكن أن تؤدي إلى كافة أشكال انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان – ابتداء من تلك المخالفات والانتهاكات البسيطة جدا، ربما التحرش، إلى أكثرها خطورة ومبالغة مثل السجن دون سبب أو التعذيب. في نيبال، اشتهرت قوات الأمن بأنها تسيء معاملة النساء واغتصابهن في القرى والإفلات من العقوبة لغاية قيام النشطاء المحليين باتخاذ الإجراءات.

الإساءة الجنسية والإكراه على البغاء كقواعد وأعراف مقبولة

تعتبر الإساءة الجنسية للنساء أمرا شائعا خلال أوقات الصراع وفي الدول التي تكون فيها أجهزة وخدمات الأمن قوية. مع ذلك، هناك صمت مطبق ورهيب حول هذه القضية، لأنها تمس قلب وجوهر موضوع فقدان وانعدام الأمن لدى الأفراد. غالبا، لا ترغب النساء ولا أقاربهن من الذكور الاحتجاج والاعتراض على سوء السلوك الجنسي. بعد انتهاء الصراع، من الممكن أن تزرع مثل هذه الممارسات عقلية تتعامل مع العنف الأسري والاتجار بشكل غير مشروع في النساء من أجل تجارة الجنس، كأمر حتمي لا مفر منه، وبالتالي يصبح أمرا مقبولا أيضا. في تيمور الشرقية، انخفض العنف السياسي والاجتماعي بشكل دراماتيكي وكبير بعد اتفاقية السلام، إلا أن العنف الأسري ظل وبقي نفس الشيء، بحث وصل إلى نسبة 40% من إجمالي الجرائم التي جرى التبليغ عنها، مما حدا ودفع مدير الأمم المتحدة هناك السيد/ سيرجيو فييرا دي ميلو لوصف العنف الأسري بأنه بمثابة "السرطان" في المجتمع التيموري¹.

لكن المحرمات الاجتماعية التي تمنع الحوار والنقاش حول العنف ضد المرأة، وكذلك تهميش المرأة من القوة السياسية، تعني أن هذه المشاكل يتم تجاهلها بسهولة عندما يتم وضع وإعداد وتطبيق وتنفيذ سياسات إصلاح القطاع الأمني. في سيراليون، وبعد عامين من التحولات التي شهدتها القطاع الأمني، والبدء بإصلاح شرطة سيراليون، لا زال هناك شكوى عن الفساد، وعدم تحسس العنف بسبب الجندر "النوع الاجتماعي"، وكذلك الإخفاق في التحقيق حول شكوى الاغتصاب والعنف الأسري².

| المشكلة | النتائج |
|---|---|
| الحكومة غير قادرة أو غير راغبة بالسيطرة على الجيش أو على أية أطراف أمنية أخرى | انقلاب عسكري، حكومة ديمقراطية مسؤولة، غير قادرة على التعامل مع جذور انتهاكات حقوق الإنسان |
| الحكومة غير قادرة أو غير راغبة بإدارة النفقات العسكرية والمشتريات الدفاعية بكفاءة وفعالية | ضباغ الأموال العامة على معدات غير ضرورية و/أو مرتفعة الأسعار، الفساد، مستوى وجودة الأمن ضعيفة |
| تقوم الحكومة بسن إجراءات قانونية داخلية قمعية من أجل مكتسبات سياسية ضيقة | نفقات عسكرية باهظة، الديمقراطية تحت الخطر والتهديد، مخالفات وانتهاكات لحقوق الإنسان |
| الاستراتيجية الدفاعية تركز على مخاطر غير حقيقية أو مضخمة | نفقات عسكرية باهظة، هناك إمكانية بعدم القدرة على التعامل مع أخطار وتهديدات واسعة للأمن. |

كيف تساهم المرأة في إصلاح القطاع الأمني؟

هناك القليل من الأمثلة والنماذج الموثقة حول مساهمة المرأة في إصلاح القطاع الأمني – الحالة الرئيسية هو ما جرى في جنوب إفريقيا³. فيما يلي أدناه نماذج وموديلات للنشاطات المحتملة القيام بها من قبل المرأة في هذا المجال.

المرأة في قوات الأمن

تقع المرأة في جماعات المعارضة، والجيش، وقوات الشرطة، والمخابرات، في وضع فريد ومميز من أجل التأثير على إصلاح القطاع الأمني SSR من الداخل. من المهم بالنسبة للمرأة – خصوصا في المناصب القيادية – جلب منظور الجندر "المساواة بين الجنسين" إلى المناقشات حول القضايا الأمنية، خلال عملية المفاوضات. في جنوب إفريقيا، استفادت النساء من اومكونتوي سيزوي (MK) التي هي بمثابة الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) من تجاربهن وخبرتهن في التحرش والتمييز، وقاتلوا وكافحوا بضرورة لضمان التمثيل الديمقراطي في

الهيكل الأمنية الجديدة، بما في ذلك وضع السياسات الخاصة بضمان مشاركة المشاركة بشكل متساو ونيلها وضع ومكانة متساوية.

النساء المقاتلات – الأعضاء في الجماعات المتمردة أو القوات الحكومية – يمكن أن يشاركن في مجالات إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك كونهن جزء من المؤسسات الجديدة، إلا أنه أعطيت لهن فرص محدودة جدا. هناك انتباه واهتمام متزايد للمرأة في برامج نزع الأسلحة، وتسريح الجيش، وإعادة الدمج (انظر الفصل المتعلق بنزع الأسلحة، والتسريح، وإعادة الدمج (DDR). إلا أنه في الكثير من الحالات، يحرمن وينكر عليهن الاستفادة من الإمتيازات والمنافع، بما في ذلك التعليم والتوظيف. ومن البديهي أن النساء يشاركن في القوات الجديدة بأعداد أقل بكثير من نظرائهم الذكور. في **السلفادور**، تشكل النساء أقل من 6 بالمائة من قوات الشرطة بعد انتهاء مرحلة الصراع⁴، وفي **أفغانستان**، كان هناك 40 امرأة فقط من بين الدفعة الأولى من المرشحين الـ 1500 لأكاديمية الشرطة في كابول⁵. عادة تعين ضابطات الشرطة من النساء من أجل التعامل مع قضايا "النساء"، مثل التجاوب مع ضحايا العنف الأسري، أو اعتقال وتفتيش السجينات من الإناث. وغالبا ما تعطى النساء وظائف أقل مرتبة ودرجة، مثل الأعمال الكتابية. في **سيراليون**، بالرغم من توظيف النساء، والتدريب على موضوع الجندر "المساواة بين الجنسين" للرتب المتدنية "يتوقع من ضباط الشرطة النسائية أحيانا، القيام بما هو أكثر قليلا من طبخ وإعداد الغداء لضباط الشرطة من الذكور⁶. مع ذلك، وفي الكثير من الحالات – خصوصا تلك التي تكون فيها المرأة جزءا من النضال الوطني التحرري الكبير – فإنه يكون لديها مهارات وفهما للقضايا يمكن أن يفيد المؤسسات الأمنية بأكملها، خصوصا بالنسبة لعلاقات القوى مع المجتمع المحلي.

المرأة في البرلمان

كيرلمايات، تستطيع النساء لعب دور رئيسي في مطالبة الأجهزة الأمنية بأن تتمتع بالشفافية والمسئولية والمحاسبة، وتحديد الميزانيات والسياسات التي تضمن أن النفقات العسكرية لا تستقطع الموارد والإمكانات من قضايا التنمية مثل التعليم، والبيئة، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، وإشراك الجمهور في النقاش والحوار حول هذه القضايا، وضمان التمثيل الديمقراطي في الهيكل الأمنية الجديدة.

الأمن والإرهاب

أدى إعلان "الحرب على الإرهاب" عقب هجمات الـ 11 من أيلول "سبتمبر" 2001 في الولايات المتحدة، إلى زيادة العسكرة في الكثير من الدول في كافة أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، جرى في الدول التي خرجت من الصراعات والنزاعات استخدام القوانين والسياسات ضد الإرهاب من أجل تبرير قيام الحكومة بتضييق الخناق والتشديد على كافة أشكال المعارضة. وقد أدى هذا بدوره إلى نتائج وآثار حاسمة على عمل بعض المنظمات غير الحكومية وعلى نشطاء السلام في المجتمع المدني، حيث سعت بعض الحكومات إلى اختيارهم. وطالبت بعض الحكومات بأن تقوم جماعات ومؤسسات المجتمع المدني بتوفير المعلومات والمساعدة، أو اشترطت للاستمرار في قديم مساعداتها التعاون معها ضد "أطراف الإرهاب". في **نيبال**، على سبيل المثال، قام الجيش بسد ومنع الرعاية الطبية والمواد الطبية للقرى التي لديه شك بأن النشطاء الماويين منها. وفي كل دول العالم، لم تشجب مؤسسات المجتمع المدني هذه السياسات فحسب، بل أشارت إلى أن زيادة العسكرة يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن لدى الكثير من المدنيين. وتحاول المجموعات النسائية في مختلف الدول مثل **كولومبيا** و **نيبال** إيجاد طرق بديلة للتعامل مع هذه القيود.

في **جنوب إفريقيا**، شجعت أعضاء البرلمان من النساء مشاركة الجمهور في عملية الإصلاح عن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية عند صياغة السياسات الجديدة. كما اتخذن موقف، مطالبين بالأمانة والشفافية عندما جرى إبرام صفقة أسلحة دون مناقشتها بشكل جماهيري عندما طفت على السطح وبسرعة اتهامات تتعلق بالفساد حول هذا الموضوع. كما انتقدت النساء الحكومة عندما قامت بإنفاق مخصصات نادرة على الأسلحة بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقامت إحدى أعضاء البرلمان الرئيسات والمهمات بالاستقالة احتجاجا على هذه الصفقة⁷.

المرأة في الحكومة

تستطيع القيادات النسائية في المناصب الحكومية مثل الوزراء ومناصب صنع القرار ذات المستوى العالي التأثير على عملية وجوه إصلاح القطاع الأمني SSR. ويعتبر تعزيز وتشجيع وصول المرأة إلى مراكز ومناصب صنع القرار على المستوى المحلي والوطنية أمرا حيويا ومهما على صعيد الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مساهماتهن في إصلاح القطاع الأمني.

في جنوب إفريقيا، جرى تعيين امرأة من منظمة الكويكرز في منصب نائب وزير الدفاع كجزء من تأسيس سلطة مدنية تتمتع بالشفافية على القوات المسلحة. وكان من بين المبادرات الأخرى التي قامت بها، عقد ندوة سنوية يطلق عليها طاولة سلام المرأة، تجمع بين النساء من الجيش والمجتمع المدني من أجل مناقشة قضايا مثل الاحتياجات الأمنية للبلاد، وسلوك الجنود. وقد جرى بناء على إرشاداتها وتعليماتها إطلاق مبادرات أخرى في وزارة الدفاع التي تشمل - مجموعة تركيز حول الجندر "المساواة بين الجنسين"، برامج تحسس وتعميم الجندر "المساواة بين الجنسين"، وسياسات محددة من أجل إزالة العراقيل والعوائق التي تقف في وجه المرأة، وتعزيز مشاركتهم بشكل متساو في الهيكلية والأطر الأمنية.

المرأة في المجتمع المدني

يوجد للمنظمات غير الحكومية النشطة في المجتمعات المحلية دورا حيويا يمكن أن يلعبوه في إحداث التحول في القطاع الأمني، حيث من الممكن أن يعملن كمستشارات خبيرات في العملي، ويضغطن من أجل الإصلاح، وتمثيل مصالح مجتمعاتهن المحلية، وتوفير الخدمات التي لها حاجة كبيرة من أجل ردم وتعبئة الفجوات والثغرات في العمل الرسمي. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر إشراك الجمهور بحد ذاته من أهم جوانب ونواحي إصلاح القطاع الأمني.

كما قدم مؤيدو ومناصرو الحركة النسائية والأكاديميين والخبراء المناهضين للعمل العسكري رؤية مهمة جدا في عملية إصلاح القطاع الأمني. في جنوب إفريقيا، لعبوا دورا مهما ورئيسيا في تشكيل السياسات ومراقبة ورصد الشفافية والمحاسبة. ولا زال هناك بعض النساء اللواتي لديهن خبرة في القضايا الأمنية العسكرية مقارنة بالرجال. لكن في الكثير من مناطق الصراع، بادرت نشيطات السلام من النساء إلى إطلاق جهودهن من أجل إدراج التدريب على قضايا الجندر "المساواة بين الجنسين"، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون في برامج قوات الأمن.

في كولومبيا، ومنذ عام 2003، شككت الجماعات النسائية بالأفكار والمفاهيم العسكرية للأمن، وعملت من خلال شبكاتها في إعادة تعريف وتحديد الأمن بناء على الاحتياجات الأمنية. في نيبال، ومنذ عام 2003، عملت المنظمات والمؤسسات النسوية مع الجيش، وفرت التدريب لحوالي 200 من كبار القادة حول حقوق الإنسان الدولية، والمواثيق والاتفاقيات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. ومن خلال البرامج التفاعلية التي ضمت كبار الأفراد العسكريين والفروبيين، أشارت هذه الجماعات النسوية إلى آثار التحرش والعنف العسكري، وحاولت تعزيز حماية الحياة، وشرحت كيف تخالف الأعمال العسكرية القواعد والأعراف الدولية. بحلول عام 2004، جرى إنشاء لجنة توجيه تضم ممثلين ومدنيين عن مؤسسة إنقاذ الطفل⁸، وشرطة القوات المسلحة، والشرطة العادية، ومكتب رئيس الوزراء من أجل رصد ومراقبة سير وتقديم العمل، وإعداد دليل تدريبي للأفراد العسكريين في الميدان.

في جنوب السودان، وبعد جهود التأييد والمناصرة التي بذلتها الجماعات النسوية عام 2002، جرى عقد سلسلة من الاجتماعات بين القادة التقليديين، والجماعات النسوية، والمجتمع المدني، والسلطات المدنية من أجل استكشاف دور القطاع الأمني في تعزيز السلام. ونتيجة لهذا النقاش، دخل القضاة وقوات الشرطة في برامج تدريبية جديدة مصممة من أجل زيادة فهمهم لقوانين حقوق الإنسان. كما جرى إعداد وصف وظيفي جديد والإشارة بشكل خاص إلى التمسك بالقواعد والأعراف الدولية لحقوق الإنسان وتطبيقها في سياق عمل الشرطة والسلطة القضائية. كما جرى تدريب القيادات النسوية على المستوى الشعبي من أجل فهم الصلة بالقضايا الأمنية⁹.

يستطيع المجتمع المدني مراقبة خطط الحكومة والضغط باتجاه الإصلاح. في سيراليون، ردت المنظمات غير الحكومية عام 1998 ضد خطط الحكومة في إشراك الرجال الذين تمردوا في القوات المسلحة الجديدة، وأدى تحرك هذه المنظمات إلى حوار وطني حول دور القوات المسلحة في البلاد. في فيجي، اجتمعت المنظمات والمؤسسات النسوية غير الحكومية التي تعمل مع وزارة شؤون المرأة مع لجنة مراجعة الأمن القومي والدفاع لحكومة فيجي

(NADR) كجزء من عملية المراجعة التي تقوم بها عام 2003. وقد شمل الاجتماع مناقشة الكيفية التي تتم بموجبها عملية المراجعة، ومن الذي تم التشاور معه، والقضايا التي جرى تحديدها كتهديدات ومخاطر أمنية، وكيف جرى دمج وتعميم المعايير والأعراف الدولية (بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325) في برامج الدفاع. بناء عليه، قامت المجموعات النسوية بتقديم عرضين إلى لجنة مراجعة الأمن القومي والدفاع لحكومة فيجي (NADR)، بما في ذلك التوصية بتعيين وزير دائم لشئون المرأة في مجل الأمن القومي، وتمثيل المرأة في لجان الأمن على مستوى المقاطعات والمحافظات.

في الصراع الجورجي والأبخازي، ركزت النساء على المناقشات حول "الأمن الإنساني" من أجل تطوير مجالات اهتمام مشتركة. واكتشفن أنه بالنسبة للكثير من الجورجيين النازحين، سوف يزداد الأمن إذا عادوا إلى بيوتهم وأوطانهم. في أبخازيا: بالمقابل، وجد الأبخازيون أن عودة الجورجيين يعتبر تهديدا لأمنهم لأنه يتضمن عودة محتملة للعنف والانتقام. وللتغلب على مخاوف الانتقام، تقوم الناشطات من النساء في كلا الجانبين بالضغط على السلطات والهيئات الحكومية من أجل تمرير قرار خاص بعدم مواصلة الصراع المسلح كإجراء لبناء الثقة.

تزداد الأمثلة على الشراكة بين المجتمع المدني والحكومات في مجال إصلاح القطاع الأمني SSR. في جواتيمالا قامت منظمة غير حكومية تركز على الموضوع الأمني تعرف باسم فلاكسو (Faculted FLACSO Latinoamericana de Ciencia Sociales)، بتنظيم لقاء للمجتمع المدني، ومدنوبي الحكومة، وأعضاء القطاع الأمني، في عملية تشاورية من أجل وضع حلول لبعض التحديات التي تواجه عملية إصلاح القطاع الأمني. في مالاي، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في فعالية وحدات الشرطة في مجتمعاتهن من خلال جمع معلومات حول الجريمة والأسلحة الصغيرة، ونشاطات وفعاليات زيادة ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور، وكذلك جهود التأييد والمناصرة لعملية الإصلاح القانوني.

كما أن النساء على إطلاع ودراية جيدة جدا باحتياجات مجتمعهن، ويستطعن تأييد إجراء تحويل ومناقلة في الميزانية من الصرف على الجيش إلى الصرف على القضايا والشئون الاجتماعية. في عام 1977، وفي مناقشة موقعة من قبل 99000 امرأة قدمت إلى الأمين العام للجمعية العمومية للأمم المتحدة، كان هناك دعوة لتخفيض ما نسبته 5% من النفقات العسكرية الوطنية على مستوى العالم بأسره، من أجل إعادة توزيع هذه المخصصات المالية على البرامج الصحية والتعليمية والتوظيف خلال السنوات الخمس القادمة¹⁰.

على المستوى المحلي، برزت معلومات المرأة حول احتياجات المجتمع المحلي في مؤتمر للنساء العراقيات في شهر تشرين ثاني "نوفمبر" 2003. وقد اشتملت توصياتهن الخاصة بتحسين الوضع الأمني ما يلي: "القيام فوراً بضمان إضاءة الشوارع"¹¹، حيث أشرن إلى أن حوادث السلب والنهب والاختطاف وكافة أشكال العنف تسود بشكل كبير وشائع في الشوارع المظلمة. وقد كان هذا سبب ومصدر قلق عظيم بالنسبة للمجتمع المحلي. وبالرغم أن توفير أنوار وإضاءة للشوارع، لا يلبى الأسباب المعقدة الكبيرة لانعدام الأمن في مثل هذه الظروف، إلا انه يساعد في الحد من عملية الخروج عن القانون، ويمكن المناطق المجاورة والمجتمعات المحلية من استعادة مستوى ما من الأمن الأساسي.

كما من الممكن أن يكن النساء فعالات في توفير خدمات الشرطة للمجتمع المحلي. في الكثير من الدول التي تجاوزت مرحلة الصراعات، واستجابة للنقص في الأمن والزيادة في الجريمة العنيفة، أصبح توفير خدمات الشرطة من قبل أعضاء المجتمع المحلي من الوسائل المستخدمة في توفير السلامة والأمن الأساسي. وقد رعى صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM) الجماعات النسائية في البوسنة والهرسك وكمبوديا، التي قامت بعقد الدورات التدريبية لرؤساء شرطة المجتمع المحلي من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات المرأة، وجعل الوحدات أكثر فعالية في تعزيز الأمن داخل المجتمع بأسره¹².

5 – ما هي السياسات الدولية القائمة والموجودة؟

هناك القليل من الاهتمام والعناية بموضوع إشراك المرأة في عملية إصلاح القطاع الأمني. وبينما يسمح قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 على سبيل المثال بإشراك المرأة في عمليات السلام وإعادة الاعمار عقب انتهاء الصراعات والنزاعات، إلا أن البيانات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لم تذكر على وجه التحديد إشراك المرأة ومنظور الجندر "المساواة بين الجنسين" في تحول القطاع الأمني.

6 – القيام بالعمل الاستراتيجي: ماذا تستطيع النساء اللواتي يشاركن في بناء السلام القيام به؟

1. التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الفكر المتخصصة في قضايا الأمن من أجل تبادل المعلومات والاستراتيجيات وبناء القدرات داخل منظماتك من أجل التعامل مع هذه القضايا.
2. تثقيف النساء والرجال حول إصلاح القطاع الأمني، وآلياته وأطر عمله وسياساته، مع التركيز على وجه التحديد على كيفية تلبية الاحتياجات الأمنية للمرأة.
3. عقد الاجتماعات العامة من أجل تحديد الاهتمامات الأمنية للسكان والحلول الممكنة:
 - رفع وزيادة الوعي على مستوى المجتمع المحلي حول أهمية العمل مع القطاع الأمني
 - استخدام وسائل الإعلام من أجل بدء حوار حول قضايا إصلاح القطاع الأمني.
4. تحديد الأطراف الحكومية والعسكرية الرئيسية المشاركة في العملية وتقديم اهتمامات المجتمع المدني.
 - الضغط على كافة الأطراف بمن فيهم المرأة والأطراف الأخرى في المجتمع المدني في المناقشات ذات الصلة بالأمن.
 - حث الحكومة والبرلمان على دراسة احتياجات المجتمع واهتماماته وآرائه ووجهات نظره.
5. العمل على تقوية وتعزيز قدرات المرأة في المناصب والوظائف الرسمية من أجل العمل على قضايا الأمن. والتأكد أن لديهن منظور الجندر "المساواة بين الجنسين" في مداواتهن، وتشجيعهن على الاجتماع مع مؤسسات المجتمع المدني
6. مراقبة المناقشات الحكومية والدولية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني. قدم الملاحظات وأعرض الحلول من خلال إصدار بيانات صحفية ومطبوعات.
7. مراقبة الميزانية، النفقات وممارسات الشراء للبرلمان ووزارة الدفاع لضمان الشفافية والمحاسبة
8. تشكيل جماعات الضغط واللوبي من أجل العمل الإيجابي والسياسات المضادة للتمييز لضمان المشاركة المتساوية للمرأة في الجيش.
9. تشكيل جماعات الضغط واللوبي، وتوفير الوعي الجندري "المساواة بين الجنسين"، والتدريب على حقوق الإنسان لفروع المؤسسة الأمنية التي من المحتمل جدا أن تصبح على اتصال مع المواطنين (مثل الشرطة).
10. عقد اجتماع للنساء من الجيش، البرلمان، والمجتمع المدني من أجل مناقشة قضايا المرأة والأمن، وإعداد جدول أعمال "أجندة" واستراتيجيات مشتركة حول الخطوات التي تضمن شمول منظور المرأة في عملية صنع القرارات المتصلة بالدفاع والأمن

أين تستطيع العثور على المزيد من المعلومات

- أندرليني، سانام ناراجي: *تحول القطاع الأمني: تحول المرأة في جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية*. واشنطن دي. سي. النساء يبادرن للسلام، 2004، 25 آب "أغسطس" 2004
<http://womenwagingpeace.net/content/articles/SouthAfricaSecurityFullCaseStudy.pdf>
- بول، نيكول و مايكل بروسكا "الصوت والمحاسبة في القطاع الأمني. الورقة رقم 21 الصادرة عن BBIC. بون - ألمانيا. مركز بون الدولي للتحويل، 2002، 25 أيار "مايو" 2004
<http://www.bicc.de/publications/papers/paper21/content.htm>
- تشوتر، ديفيد، *تحول الدفاع: دليل موجز للقضايا، المقالة العلمية رقم 49*، كاب تاون. معهد الدراسات الأمنية، 2000، 25 نيسان "إبريل" 2004
<http://www.iss.co.za/Pubs/Monograph/No49/Contents/html>
- فار، فانيسا "الجندر في التخفيض العسكري كأداة في بناء السلام. BICC الورقة رقم 20. بون - ألمانيا. مركز بون الدولي للتحويل، 2002، 25 أيار "مايو" 2004
<http://www.bicc.de/publications/papers/paper20/content.html>
- "نحو إطار ممارسة أفضل في إصلاح القطاع الأمني: توسيع الحوار. الورقة رقم 1، لإصلاح النظام الأمني العرضي. لاهاي ولندن. معهد لندن للعلاقات الدولية "كلينجديل"، التحذير الدولي، والعالم الأكثر أمناً، 2002، 25 أيار "مايو" 2004
<http://www.international-alert.org/pdf/pubsec/occssr1.pdf>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *العدل وإصلاح القطاع الأمني: أسلوب برنامج BCPR*. نيويورك. UNDP 2002، 25 أيار "مايو" 2004
<http://www.undp.org/bcpr/jssr/index.htm>
- المرأة، السلام، الأمن: دراسة مقدمة من قبل الأمين العام طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 (2000)، نيويورك: الأمم المتحدة، 2002، 25 آب "أغسطس"
www.un.org/womenwatch/daw/public/eWPS.pdf
- وولف، هيربرت. الموجز رقم 15، *إصلاح القطاع الأمني*، بون - ألمانيا: مركز بون الدولي للتحويل، 2000، 13 تموز "يوليو" 2004
<http://www.bicc.de/publications/briefs/brief15/content.html>

الكلمات المركبة من أوائل حروف كلمات أخرى

| | |
|---------|---|
| ANC: | المؤتمر الوطني الإفريقي |
| DDR: | نزع الأسلحة، تسريح الجيش، وإعادة الدمج |
| FLACSO: | Faculted Latinoamericana de Ciencia Sociales) |
| MK : | الجناح العسكري للمؤتمر الوطني : |
| NGO: | منظمة غير حكومية |
| NSDR: | لجنة مراجعة الأمن القومي والدفاع في فيجي |
| SSR: | إصلاح القطاع الأمني |
| UNIFEM: | صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة |

- ¹ "التيموريون يكافحون العنف الأسري"، نشرة أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 22 كانون ثاني "يناير" 2002، 25 آب "أغسطس" 2004 ><http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/949/>
- ² "سيراليون: تعزيز حقوق الإنسان وحماية المرأة لا زال مطلوباً". *اللاجئون الدوليون*: 18 آذار "مارس" 2004، 25 آب "أغسطس" 2004 ><http://www.refugeesinternational.org/content/article/detail/949/>
- ³ للإطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بمشاركة المرأة الجنوب إفريقية في إصلاح القطاع الأمني، أنظر أندري ليني سأنام ناراجي: *التفاوض حول التحول إلى الديمقراطية وإصلاح القطاع الأمني: المشاركة الحيوية للمرأة الجنوب إفريقية*. واشنطن دي. سي. النساء يطلقن مبادرات السلام، 2004، 1 أيلول "سبتمبر" 2004
<http://www.womenwagingpeace.net/content/articles/SouthAfricaSecurityFullCaseStudy.pdf>
- ⁴ المرأة، السلام، الأمن. *دراسة مقدمة من قبل الأمين العام بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، الصادر عام (2000)*. نيويورك – الأمم المتحدة: 2002، 115
- ⁵ سدره، مارك. *مواجهة المعضلة الأمنية في أفغانستان: إصلاح القطاع الأمني*، BICC، الشرح الموجز رقم 28. بون، ألمانيا. مركز بون الدولي للتحويل، 2003، 2 أيار "مايو" 2004
<http://www.bicc.de/publications/briefs/brief28/brief28.pdf>
- ⁶ اللاجئون الدوليون "سيراليون": تعزيز حقوق الإنسان وحماية النساء لا زال مطلوباً".
- ⁷ بريجز جوفيندار هي عضو البرلمان التي استقالت.
- ⁸ الاتحاد الدولي لإنقاذ الطفل في نيبال، ممثل بواسطة فروع إنقاذ الطفل في كل من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة واليابان والنرويج.
- ⁹ ورشة عمل حول المادة التدريبية التي عقدتها مؤسسة التحذير الدولي ومؤسسة النساء يطلقن مبادرات السلام، لندن. تموز "يوليو" 2004
- ¹⁰ هايذر نولين، "الجندر، السلام، ونزع السلاح". *منبر نزع الأسلحة*، 4 (2003)، 5 – 16
- ¹¹ "بناء عراق جديد: دور المرأة في إعادة الاعمار - أدوار المرأة في الأمن وإصلاح القطاع الأمني. *النتائج والخلاصة*. واشنطن دي سي. مركز ويدرو ويلسون الدولي للدارسين، ومؤسسة النساء يطلقن مبادرات السلام، 2003، 25 أيار "مايو" 2004.
<http://www.womenwagingpeace.net/content/articles/BuildingNewIraq.pdf>
- ¹² مقتبس من جونسون -سيرليف، إيلين و إليزابيث ريهن. *المرأة، الحرب، السلام: تقييم الخبراء المستقلون*. الفصل الخامس: المرأة وعملية السلام، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة (UNIFEM)، 2002، 7 أيلول "سبتمبر" 2004،
http://www.unifem.org/filesconfirmed/149/217_chapter05.pdf